توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته العاشرة :

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتي نصها :

« نظرت اللجنة مذكرة الامانة العامة بشأن توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته العاشرة المنعقدة بالقاهرة من ١٩٧١/١٢/٢٨ — ١٩٧٢/١/٨ ، وتوصي بالموافقة عليها بالنص الآتي :

اولا — العجز في ميزانية الوكالة واحتمال تخفيض خدماتها :

. . . . . .

ونظراً لما يترتب على تخفيض أو إلغاء أي خدمة من الخدمات التي تقدمها الوكالة من نتائج تنعكس آثارها على حياة اللاجئين الفلسطينيين من جهة وعلى الدول العربية المضيفة من جهة أخرى .

لذلك ، فان مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة اذ يعبر عن بالغ قلقه تجاه هذا الموضوع الخطير ، يوصي بأن تتخذ الدول العربية المضيفة موقفاً موحداً لمعالجته ، يقوم على أساس رفض أي تخفيض أو إلغاء في أية خدمة من الخدمات التي تقدمها وكالة الاغاثة للاجئين الفلسطينيين ، وتنفيذاً لذلك يوصي المؤتمر

بأن تعمل الدول العربية ، وخاصة المضيفة منها ، على اتخاذ الاجراءات التالية :

١) اجراء الاتصالات العاجلة بالمفوض العام لوكالة الاغاثة وابلاغه بأن الدول العربية المضيفة ترفض رفضاً قاطعاً اجراء اي تخفيض أو إلغاء في خدمات الوكالة ، بل تطالب بالعمل على تحسين الخدمات وشمولها لجميع اللاجئين .

٢) تكليف مندوبي الدول العربية لدى الأمم المتحدة باجراء الاتصالات العاجلة بالامين العام للامم المتحدة ، وابلاغه بموقف حكوماتهم من مبدأ تخفيض أو إلغاء الخدمات التي تقدمها وكالة الاغاثة للاجئين الفلسطينيين ، واطلاعه على ما يترتب على مثل هذه المحاولات من نتائج خطيرة تنعكس بآثارها على حياة اللاجئين بصورة خاصة وعلى المنطقة بصورة عامة .

٣) تكليف البعثات السياسية للدول العربية اجراء الاتصالات اللازمة بالحكومات التي يمثلون دولهم لديها لاطلاعهم على موقف الدول العربية المضيفة من موضوع العجز المالي في موازنة وكالة الاغاثة ، ومن محاولة تخفيض أو إلغاء بعض الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين .

٤) شرح وجهة نظر الدول العربية المضيفة ، خلال جميع الاتصالات الآنفة الذكر ، بالنسبة لموضوع العجز المالي في ميزانية الوكالة ، وبيان اسباب رفض مبدأ التخفيض أو الإلغاء لأي خدمة من الخدمات التي تقدمها وكالة الاغاثة للاجئين الفلسطينيين ، ويتلخص ذلك فيما يلي :

أ – ان الخدمات التي تقدمها وكالة الاغاثة للاجئين الفلسطينيين هي ، في حقيقتها ، دون الحد الادنى للاحتياجات الاساسية لحياة الانسان ، فهي لا تحتمل أي إلغاء أو تخفيض .

ب – ان خدمات الوكالة لا تشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين يستحقونها ، فهي تقتصر على نحو ٦٠ ٪ من مجموع اللاجئين . وهنالك نحو (٦٠٠,٠٠٠) لاجيء هم في أشد الحاجة اليها ولا يحصلون عليها .

ج – ان ميزانية الوكالة لا تمثل الاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين ، تلك الاحتياجات الحيوية الاساسية التي تحتاج الى مضاعفة هذه الموازنة .

د – ان الدول العربية المضيفة تتحمل أعباء جسيمة بسبب نقص الخدمات التي تقدمها الوكالة .

هـ – ان اللاجئين الفلسطينيين يعانون أقسى حالات العيش ، ويواجهون أصعب المشاكل وأدق الظروف .

و – ان أي تخفيض أو إلغاء في خدمات الوكالة ، تنعكس آثاره على اللاجئين الفلسطينيين وعلى الدول العربية المضيفة .

ز – ان الحاجة الماسة تستدعي العمل على تحسين خدمات الوكالة وجعلها شاملة لجميع اللاجئين الفلسطينيين المحرومين منها . وهذا يتطلب العمل على زيادة ميزانية الوكالة ووضع تقديراتها على أساس الاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين بدلا من التفكير في تخفيض النفقات والخدمات .

ح – ان المجتمع الدولي هو المسؤول عن تأمين الميزانية اللازمة لوكالة الاغاثة لتأمين المستوى الضروري من الخدمات للاجئين الفلسطينيين ، باعتبار ان الكارثة التي حلت بهم كانت وليدة قرار خاطيء وظالم ، وافقت عليه بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة نتيجة ضغوط ومؤثرات عرف العالم دوافعها وأبعادها .

ط – ان الدول العربية المضيفة تعتبر أن عدم وضع تقديرات ميزانية الوكالة على أساس الاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين والعجز المتكرر في الميزانية التي تضعها الوكالة سنوياً على أساس هو دون الحد الادنى لضرورات الحياة وحرمان الكثيرين من الخدمات ومحاولة تخفيضها أو إلغائها بين حين وآخر ، كل ذلك في نظر الدول العربية المضيفة ناشيء عن اعتبارات سياسية تستهدف تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية برمتها تنفيذاً للخطط الصهيونية – الاستعمارية ، ولذلك فان الدول العربية تطالب بتحرير وكالة الاغاثة من هذه الاعتبارات وتعتبر تأمين الخدمات الاساسية الضرورية للاجئين الفلسطينيين حقاً لهم في عنق المجتمع الدولي .

ي – ان بقاء أملاك اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم المحتل في قبضة سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الوقت الذي يشكل فيه ريع هذه الاملاك مورداً رئيسياً كافياً لتأمين الكثير من احتياجات هؤلاء اللاجئين أصحاب الحق الطبيعي والشرعي في أملاكهم ، ان بقاء ذلك على هذا النحو يشكل سابقة خطيرة لا بد من العمل على معالجتها ولا بد للاجئين من الحصول على ريع املاكهم واقامة حراسة دولية عليها ريثما يعود أصحابها اليها .

ه – وبهذه المناسبة يوصي المؤتمر بطلب تزويد ممثلي الدول العربية المضيفة في المجلس الاستشاري لوكالة الاغاثة بالحسابات الختامية للسنوات الثلاث الاخيرة ، ودراسة امكانية مساهمتهم في وضع المشاريع السنوية لميزانية الوكالة للسنوات القادمة .

. . . . . .

ثالثاً – شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة :

استعرض المؤتمر أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وما يتعرضون له على أيدي سلطات الاحتلال الصهيوني من ارهاب وتنكيل ، وما يبيت لهم من تدابير تستهدف تبديل أوضاعهم بتصفية قضيتهم .

وحيث أن شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة

تشكل جزءاً لا ينفصل عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة ، ونظراً لان الدول العربية المضيفة هي المشرفة على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة رغم الاحتلال الصهيوني الذي يعتبر عملا عدوانياً شجبته الامم المتحدة وأدانه المجتمع الدولي ، وبما ان وكالة الاغاثة هيئة متخصصة ومنبثقة عن الامم المتحدة ، وتلافياً لما تبيته سلطات الاحتلال الصهيوني من تخطيط يؤثر في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة .

لذلك ، يعود المؤتمر فيؤكد توصيته التي اتخذها في دورته السادسة بأن يقوم المشرفون على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة باجراء الاتصالات اللازمة مع المفوض العام لوكالة الغوث والطلب اليه بأن يرجع في معالجة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة الى الجهات المختصة في الدول المضيفة . كما يوصي المؤتمر بما يلي :

أ – تواصل كل من الدول المضيفة جهودها في سبيل متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة .

ب – العمل على إحباط الخطط التي تستهدف افراغ قطاع غزة المحتل من اللاجئين المقيمين فيه وأية خطط اخرى تستهدف تغيير أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة تمهيداً لتصفية قضيتهم .

ج – مطالبة وكالة الاغاثة بتزويد كل من الدول المضيفة بتقارير دورية عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة واعتبار الوكالة مسؤولة عن المحافظة على اوضاعهم الراهنة هناك ، وذلك في كل ما يدخل ضمن اختصاصاتها .

رابعاً – الهيئة العلمية لشؤون الآثار في القدس :

اطلع المؤتمر على ما اتخذته ادارة شؤون فلسطين بالامانة العامة لجامعة الدول العربية من اجراءات لتنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم (٢٨٠٦) تاريخ ١٩٧١/٩/١٥ بناء على توصية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته التاسعة بشأن إنشاء هيئة علمية لشؤون الآثار في القدس تتولى معالجة موضوع الحفريات الاسرائيلية في منطقة القدس ، ودحض الدعاوى التي يحاول الاعداء الاستناد اليها عن طريق الآثار ، وتفنيد المزاعم الاسرائيلية المتعلقة بادعاء الحق التاريخي في فلسطين ، على أن تتبع هذه الهيئة العلمية ، معهد البحوث والدراسات العربية .

وبحث المؤتمر مشروع النظام الاساسي لهذه الهيئة الذي وضعته نخبة من العلماء والمتخصصين الذين أبدوا استعدادهم لتأسيس الهيئة المذكورة ، كما استمع المؤتمر – بناء على طلبه – الى ايضاحات شاملة حول تأسيس الهيئة العلمية لشؤون الآثار في القدس ، من السيدين الدكتور اسحق موسى الحسيني رئيس قسم الدراسات الفلسطينية بمعهد البحوث والدراسات العربية ، والدكتور ناصر الدين الاسد وكيل الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، بوصفهما من القائمين على تأسيس هذه الهيئة ، وقد شرحا تصورهما لتأسيسها .

وبعد الاطلاع على توصية كل من لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية ولجنة الشؤون الادارية والمالية ولجنة الشؤون القانونية ، يوصي المجلس بالموافقة على :

١ – إحالة الموضوع الى منظمة التربية والثقافة والعلوم اعمالا لقرار مجلس الجامعة رقم ٢٨٠٦ الذي ينص على تبعية الهيئة المذكورة لمعهد البحوث والدراسات العربية مع اشتراك الامانة العامة في الهيئة .

٢ – الموافقة على تقديم خمسة آلاف جنيه مصري كإعانة للهيئة .

. . . . . .